كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

شعبة علوم التربية

السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية (توجيه وارشاد – علم النفس التربوي)

المحاضرة 5: أسباب الفساد

مقدمة

تعدّ دراسة أسباب الفساد من المواضيع ذات الأهمية البالغة؛ نظرا ا لتأثيره السلبي على الاقتصاد والمؤسسات العامة والمجتمع. فهو يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، كما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة ويتسبب في هدر الموارد المالية والبشرية. ولذلك، فإن تحليل مظاهر الفساد والسلوكيات ذات الصلة التي تؤدي إليه في مختلف مجالات العمل ضرورية لتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتخفيف منه والحد من تأثيره السلبي. كما أن دراسة أسباب الفساد تسهم في فهمه وتسلط الضوء بشكل واضح وشامل على العوامل المؤثرة في تفشّيه كظاهرة سلبية في المجتمع تعيق تقدمه وتطوره، ويقدم التدابير الوقائية والحلول الملائمة والمدروسة للتخفيف منه.

الأهداف السلوكية: عزيز الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

– التعرف على أسباب الفساد.

المكتسبات القبلية: عزيزي الطالب يفترض انه لديك معارف سابقة حول:

– مفهوم الفساد

– أشكال الفساد

المحتوى التعليمي:

1– الأسباب السياسية

2– الأسباب الاقتصادية

3– الأسباب الاجتماعية

4– الأسباب القيمية

5– الأسباب الهيكلية

6– الأسباب الحضرية

7– الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية

8– الأسباب المركبة

9– الأسباب العامة للفساد

أسباب الفساد

1- الأسباب السياسية:

تؤثر السياسة على حياة الافراد والمجتمعات وعلى التنمية المستدامة بشكل مباشر. وقد أصبحت ظاهرة الفساد السياسي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الحكومية في العديد من دول العالم. وهناك العديد من الأسباب السياسية التي تؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد، ومن بين هذه الأسباب:

- ضعف المؤسسات السياسية وعدم الاستقرار السياسي وكذا ضعف الهياكل القانونية والرقابية، يسهل على المسؤولين الفاسدين ارتكاب أفعالهم دون رقابة.

- الضغوط السياسية، مثل الصراعات على السلطة والتنافس بين الأحزاب، دوراً جوهريا في زيادة الفساد. فقد يؤدي النزاع بين الفصائل السياسية إلى تبني ممارسات فاسدة من أجل الحفاظ على السلطة أو تحقيق مكاسب خاصة.

- غياب الشفافية والمساءلة، يُعزز من بيئة الفساد، حيث يُستغل عدم وجود رقابة فعّالة وعقوبات رادعة في ارتكاب المخالفات.

- غياب الثقافة السياسية المستقيمة والسوية في المجتمع يسهم في تشكيل سلوك الأفراد. ففي المجتمعات التي تسود فيها قيم الفساد وتعدّ فيها الرشوة والابتزاز وسائل للحصول على الحقوق، يصبح الفساد سلوكًا مقبولًا، مما يُعزز من استمراره وانتشاره.

ويضيف **(ليمام، 2011)**:

- الازمة السياسية الناجمة عن عدم مشروعية النظام السياسي. ففقدان السلطة الحاكمة للشرعية التي يقوم ليها أي نظام حكم في الدول، يجعل من الفساد أداة للحكم.

- الحصانة السياسية التي يتمتع بها المسؤولين في الدولة، فالحقوق والامتيازات القانونية التي تُمنح لبعض الفئات من الأفراد، مثل النواب، الوزراء، والرؤساء، تهدف الى حمايتهم من المساءلة القانونية أو الملاحقة القضائية عن الأفعال والممارسات غير القانوني التي يقومون بها خلال أدائهم لمهامهم الرسمية. يستغل البعض من هؤلاء الافراد هذه الحصانة في القيام بممارسات فاسدة ودون خوف من الضغوط أو الملاحقات القانونية.

تتطلب معالجة الفساد إرادة جادة وخطط شاملة من قبل الحكومات والمجتمعات على حد سواء، من خلال بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعليم الأفراد حول أهمية النزاهة والمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.

2- الأسباب الاقتصادية:

تشمل الأسباب الاقتصادية مستوى الفقر والتوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية. فالأسباب الاقتصادية تسهم في خلق بيئة خصبة ومشجعة على الفساد، إذ أن التفاوت الاقتصادي والمالي بين الأفراد والجماعات يؤدي إلى تحقيق مصالح الأفراد الذين يملكون النفوذ والسلطة. ومن الأسباب الاقتصادية التي تؤدي الى تفشي الفساد ما يلي: **(حفناوي، 2019)**

-تخلف البنية الاقتصادية، والتي تعد شرطا أساسيا لإحداث أي تطور وتنمية اقتصادية، وهذا الأمر يؤدي حتما إلى تدني مستويات الإنتاج والتصنيع، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، مما يدفعهم إلى البحث عن أساليب خارج إطار القانون والنظام العام، كقبول الرشوة، الاختلاس، الاحتيال، بيع الممتلكات العامة وغيرها، التعدي على القوانين و... لتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

- انعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة، يؤدي الى ظهور الطبقية في المجتمع، فتعيش طبقة من المجتمع في ثراء فاحش بينما أخرى تعاني الفقر. وللتخلص من الفقر والعوز يسعى بعض الأفراد إلى استغلال المنصب أو الوظيفة العامة في تحقيق مكاسب مادية.

– التحول غير المخطط له وغير المدروس إلى اقتصاد السوق العالمي وما يتطلبه ذلك من إعادة ترتيب عناصر البيئة الاقتصادية المحلية على نحو يخدم هذا التحول، ولعلّ من أبرز أساليبه خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام وبيعها تلبية لمتطلبات وإملاءات دولية من اتفاقيات أو غيرها... هذا التحول يلازمه عادة انتفاع مجموعات من الأفراد ممن تقلدوا مناصب عامة في إدارة شركات القطاع العام، مقابل قيامهم بممارسات هي من قبيل الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية والاستيلاء على المال العام.

– تدني أجور العمال والموظفين، حيث يعتقد الموظف أن ما يتقاضاه من أجر، لا يتناسب مع ما يقدمه من خدمات أثناء ساعات العمل الرسمية، فضلا عن أن هذا الأجر لا يكفي لسد الحد الأدنى احتياجاته الضرورية، الأمر الذي يدفعه باتجاه ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية مستغلين بذلك وظائفهم ومناصبهم.

– ارتفاع المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بالتضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للموظف إلى الحد الذي يعجز فيه على سد احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة، بسبب عدم قدرته على ارتفاع الأسعار المستمر، مما يدفعه الى مسايرة تلك الأسعار من خلال استغلال وظيفته بشتى الوسائل.

ومن هنا، فإن تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل اللائقة يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من حالات الفساد، حيث يكون لدى الأفراد دخلاً مادياً مستقراً يلبي احتياجاتهم الأساسية ويخفض من فرص تلقي الرشاوى أو ممارسة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الحكومات دورًا هامًا في الحد من الفساد من خلال تنفيذ سياسات تشجع على الشفافية وتنظيم استخدام الموارد المالية بشكل فعال وملتزم بالضوابط القانونية. وتقوم هذه السياسات على توفير فرص إدارة عادلة ومتكافئة للجميع، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المعنية العمل على تعزيز التوعية بأخلاقيات العمل والإدارة، من خلال تقديم دورات تدريبية وبرامج تثقيفية للعاملين في القطاع العام والقطاع الخاص. يتم تسليط الضوء على أخطار الفساد وآثاره السلبية على المؤسسات والمجتمعات، مما قد يسهم في تغيير الثقافة المؤسسية وتعزيز النزاهة في العمليات الإدارية. ويجب الإشارة إلى أهمية مراقبة النظام المالي والمصرفي وتنظيمه بشكل فعال لمكافحة الفساد الوظيفي والإداري.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي يعزز النمو المستدام والتنمية الشاملة، ويعمل على تحسين جودة الحياة وتعزيز رخاء المجتمعات. **(سلطان، 2022؛ سعيد، 2022؛ محمد، 2022)**

ولا تقتصر الأسباب الاقتصادية على القطاع العام دون الخاص، فهذه الأسباب ترتبط بالفرد العامل والموظف المعرض لظروف اقتصادية تخيط حوله شبكة من الأعذار والحجج يلجا اليها مبررا سلوكاته الفاسدة.

3– الأسباب الاجتماعية:

تتعد وتتنوع الأسباب الاجتماعية وتسهم في انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير في المجتمع. ومن هذه الآساب:

– الفقر الذي يجعل الأفراد أكثر عرضة لقبول الرشوة والاستغلال، ويجعلهم يلجؤون إلى الطرق غير المشروعة لتحسين وضعهم المعيشي وتلبية احتياجاتهم. كما أن الفقر يزيد من احتمالية تورط الأفراد في أفعال فاسدة نتيجة الحاجة الملحة للمال والخدمات الأساسية التي لا يستطيعون الحصول عليها.

– الفروق الاجتماعية الكبيرة بين الافراد يخلق الطبقات الاجتماعية يؤدي إلى الشعور بالظلم والتهميش من قبل الفئات الأقل حظًا، وتزيد من فرص اللجوء إلى الفساد كوسيلة للتصدي لهذه الظروف ومواجهتها.

– التقاليد والقيم الاجتماعية؛ فقد تكون بعض القيم التقليدية تشجع على قبول الفساد كسبيل للنجاح أو الحصول على المكاسب بطرق غير قانونية، مما يعطي انطباعاً لدى الناس بأن الفساد هو سلوك مقبول أو طريقة شائعة لتحقيق النجاح.

– نقص الوعي والتعليم يتسببان في زيادة انتشار الفساد من خلال ضعف مستوى الوعي بالقيم الأخلاقية والسلوكيات الصحيحة في المجتمع وتدني معرفة الأفراد بواجباتهم ومسؤولياتهم في مكافحة الفساد. ومن جهة يؤدي نقص الوعي والتعليم الى جهل الافراد بالقوانين والعقوبات المترتبة عن الممارسات الفاسدة. كما يؤدي إلى نقص الوعي إلى عدم فهم أهمية النزاهة والشفافية في العمل سواء الحكومي أو في القطاع الخاص، مما يفتح الباب أمام الفساد والتلاعب. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر نقص الوعي التعليم على دور الفرد في المجتمع وقدرته على مقاومة اشكال والفساد، حيث يصعب عليهم التعرف على ممارسات الفساد والتصدي لها بفعالية. إضافة الى ذلك يكون الأفراد أكثر عرضة للانتهاكات والاستغلال بسبب ضعف درايتهم بحقوقهم القانونية والاجتماعية.

ومن هنا يجب العمل على تعزيز الشفافية والحكم الرشيد وتغيير القيم والتقاليد التي تعزز الفساد في المجتمع. كما يجب العمل الجاد والجماعي على تحقيق تقدم حقيقي في مجال تقليل مستوى الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعي في المجتمعات من خلال تحسين فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، وبالتالي تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الشامل. كما يجب أيضا أن تولي الحكومات والمؤسسات التعليمية اهتمامًا كبيرًا بتوفير التعليم النوعي وزيادة الوعي بالقيم الأخلاقية ومكافحة الفساد لتقليل انتشاره وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

4- الأسباب القيمية:

الفساد ليس مجرد مشكلة اقتصادية أو سياسية، وإنما هو انعكاس لهشاشة المنظومة القيمية للمجتمع والمعايير الاجتماعية والأعراف التي تشكل النسيج الاجتماعي. وإن تأثير هذه الأسباب يظهر جليًا عندما في تفضيل الافراد للمكاسب والمصالح الشخصية على القيم الاجتماعية، ويصبح الاستغلال والانتهاك سلوكيات مألوفة. ويُعد تراجع القيم كالصدق والأمانة، وتفشي الفردية على حساب المصلحة العامة، من المؤشرات الدالة على انحراف المعايير الأخلاقية في المجتمع.

وأن القيم تؤثر بشكل كبير على السلوك الإنساني، حيث تسهم في تحديد كيفية تفاعل الأفراد مع الآخرين ومع مختلف المواقف في الحياة. فعندما يكون للفرد قيم واضحة وراسخة، فإنه يتجنب السلوكيات الفاسدة ويسعى للعمل بنزاهة وشرف. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت القيم غير متماسكة أو غير واضحة، قد ينجرّ الشخص نحو الفساد والسلوكيات غير الأخلاقية. لذا فإن فهم القيم وتعزيزها في المجتمع يمكن أن يلعب دوراً فعالا في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في جميع جوانب الحياة.

فالقيم السلبية المشتملة على الطمع الشديد، والانحراف عن النزاهة، وانعدام المسؤولية تعزّز بلا شك انتشار الفساد في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. **(إسماعيل، 2021؛ الشورى، 2022)**

ويمكن تلخيص المعايير القيمية التي تؤدي الى الفساد وتعزيزه فيما يلي:

– غياب القدوة الحسنة وعدم وجود نماذج أخلاقية حسنة يحتذي بها في العمل الصالح والنزاهة يمكن أن يؤثر على سلوك الأفراد، مما يؤدي إلى تعزيز الفساد.

– غياب القيم الأخلاقية مثل الصدق النزاهة، الأمانة، المسؤولية يصبح الفساد أكثر شيوعًا. الأفراد قد يشعرون بأن الفساد هو سلوك مقبول أو متوقع.

– ضعف مبدأ المصلحة الجماعية والذي يرتبط ضعف الروابط الاجتماعية والمبادئ الجماعية إلى تعزيز السلوكيات الفاسدة، حيث يُعتبر الحصول على المنافع الشخصية على حساب الآخرين هو السلوك الطبيعي.

– غياب الشفافية والمساءلة يشجع على الفساد. عندما تكون المعلومات غير متاحة للجميع أو تحيط بها الضبابية والغموض، يصبح من السهل على الأفراد استغلال الوضع لتحقيق مكاسبهم الشخصية.

– تقديم المال والسلطة على القيم الإنسانية، إذ يعدّ جمع المال والحصول على السلطة أكثر أهمية من القيم الإنسانية والأخلاقية، الأمر الذي يعزز من الممارسات الفاسدة.

– غياب القدوة الحسنة وعدم وجود نماذج أخلاقية حسنة يحتذي بها في العمل الصالح والنزاهة يمكن أن يؤثر على سلوك الأفراد، مما يؤدي إلى تعزيز الفساد.

5-الأسباب الهيكلية:

تشير الأسباب الهيكلية الى العوامل الأساسية والدائمة التي تتعلق بالنظم والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والتي تهيئ البيئة المناسبة لانتشار الفساد. هذه الأسباب تكون غالبًا متجذرة في تصميم المؤسسات والسياسات العامة، ولا تتعلق فقط بسلوك الأفراد. فهي تعكس الفجوات في الهياكل والنظم التي قد تسمح بتفشي الفساد. لذلك، فإن جهود مكافحة الفساد تتطلب إعادة تصميم هذه الهياكل وتعزيز الشفافية والمساءلة **(World Bank, 2017)** . وتتضمن الأسباب الهيكلية للفساد ما يلي:

– ضعف ونقص النظام القانوني والقضائي للدول، حيث يمكن أن تؤدي الثغرات الموجودة في القوانين والنظام القضائي إلى تسهيل وتشجيع ظهور الفساد وانتشاره بشكل كبير ومتسارع.

– ضعف النظام الإداري والرقابي حيث يؤديان إلى زيادة انتشار الفساد في مختلف المجالات والقطاعات في الدولة، إذ يتيح هذا الضعف بأن يطغى ويتفشى الفساد دون حسيب أو رقيب.

– عدم فعالية أجهزة الدولة ونقص الشفافية والوضوح في الأداء الحكومي والإداري يؤدي إلى تشجيع وتسهيل انتشار الفساد، حيث يجد الفاسدون أمامهم فرصًا للقيام بأعمالهم المشبوهة وغير قانونية دون أن يواجهوا أي عواقب قانونية جادة.

– الصراعات الداخلية ونقص الإرادة السياسية لها دورًا مؤثرًا في تحفيز وتعزيز ظهور وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية والمجتمعية، إذ يسعى الفاسدون للاستفادة من هذه الصراعات والتراشق السياسي لتحقيق مكاسب شخصية، دون أن يهتموا بمصلحة الدولة والمجتمع.

بالتالي، ينبغي وضع خطط وإصلاحات جادة لتعزيز وتقوية النظام القانوني والقضائي والنظام الإداري والرقابي للدول، من خلال تعزيز الحكم الراشد. كما ينبغي تعزيز التوعية بأهمية النزاهة وتشجيع السلوك الأخلاقي الصحيح من خلال النظام التعليمي ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية. ضف الى ذلك، يمكن أن تلعب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دورًا حاسما في مكافحة الفساد؛ إذ يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والشركات الخاصة من خلال إقامة شراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتبني معايير أخلاقية عالية. ومن جهتها يمكن أن تسهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني في تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال توفير الدعم والتدريب والبحث وتعزيز النقاش العام حول قضايا الفساد وسبل مكافحته. **(أمين، 2022)**

ترتبط الأسباب الهيكلية التي تؤدي الى الفساد بالعناصر الأساسية التي تشكل إطار العمل للحكومة والدولة وتنظم العلاقات بين الأفراد والدولة، وتتضمن هياكل الدولة السلطات (التنفيذية، التشريعية والقضائية)، القطاع الأمني، الإدارة المحلية، الهيئات المستقلة، التعليم والصحة. هذه الهياكل كل منها يؤدي دوره ووظيفته في المجتمع، حيث تؤثر على بعضها البعض بشكل معقد. وإن أدائها لمهامها بشكل رشيد ومسؤول وبشكل فعال يؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما أن فسادها يؤدي الى تعطيل وعرقلة مسار التنمية والتطور.

6- الأسباب الحضرية:

وتشير إلى الأسباب والعوامل المرتبطة بالمدن والمناطق الحضرية التي قد تؤدي إلى تفشي الفساد، حيث تشمل التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، النمو الديموغرافي، وعدم كفاية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع. وفيما يلي بعض الأسباب الحضرية الرئيسية وراء الفساد:

- الازدحام والضغط على الخدمات العامة وتزايد الطلب عليها في المدن يمكن أن يؤدي إلى الموظفين العموميين استخدام الفساد كوسيلة لتلبية هذا الطلب.
- النمو السكاني السريع يؤدي إلى ضغط كبير على الخدمات العامة وعدم كفايتها، مما يسهل الفساد في توزيع الموارد والثروات.
- سوء عمليات التعاقدات في البيئات الحضرية، حيث يكون هناك تركيز كبير على تقديم المشاريع من قبل شركات خاصة، مما يزيد من احتمالية الفساد في مناقصات العقود.
- البنية التحتية غير الكافية وغير الجيدة مثل الطرق غير الصالحة وقلة المدارس والمستشفيات واكتظاظها وكذا سوء الخدمات التي تقدمها قد يؤدي إلى ممارسات فاسدة في تطبيق المشاريع أو توزيع الأموال.
- التخطيط الحضري السيئ حيث أن عدم وجود تخطيط جيد ومدروس يمكن أن يوفر فرصًا كافية للفساد في الحصول على تراخيص البناء أو الخدمات. **(Khan, 2006 ; Bäck & Linde, 2016; World Bank, 2010)**
- كما أن اكتظاظ المدن بسبب النزوح من الأرياف يزيد من الطلب على الخدمات والسلع، وفي ظل نقص الهياكل العامة التي توفر الخدمات، يؤدي الى الممارسات غي قانونية وغير صالحة من قبل بعض الافراد او المسؤولين.

7- الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية :

تشمل الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية الجوانب الوراثية والتشريحية والنفسية للفرد، حيث تسهم في نشوء الفساد لدى الافراد. فقد تظهر سلوكيات الفساد نتيجة لاختلالات في الهرمونات أو التشوهات الجينية، مما يؤدي إلى تغيرات في سلوك الفرد وقدرته على اتخاذ القرارات الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك عوامل نفسية مرتبطة بالطفولة أو البيئة الاجتماعية التي تزرع نزوعاً للفساد لدى الشخص. فالعوامل البيولوجية والفيزيولوجية تحدد السمات الفيزيولوجية والمظهر الخارجي للشخص، وتؤثر في نموه العقلي والنفسي والاجتماعي. وقد يسبب اختلال الهرمونات، على سبيل المثال، تغيرات في المزاج والانفعالات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة أو سلوك منافي للمعايير المقبولة اجتماعيا واخلاقيا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتشوهات الجينية أن تؤثر أيضًا على تطور الشخصية والسلوك، فإذا كان هناك تشوه في جين معين يتحكم في عملية اتخاذ القرار، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على قدرة الشخص على اتخاذ قرار صحيح ومواجهة الضغوط والتحديات بطريقة مناسبة.

إن العوامل البيولوجية والفيزيولوجية للفرد تسهم الى حدّ ما في نشوء الفساد، لذلك، حيث تشير النظرية البيولوجية التي فسرت السلوك المنحرف إلى فكرة مفادها أن السلوكيات غير السوية والمنحرفة، مثل الجريمة أو الفساد، قد تكون مرتبطة بعوامل بيولوجية أو وراثية، بما في ذلك التركيب الجيني والتغيرات في كيمياء الدماغ. لذلك فإن أخذ هذه العوامل في الحسبان وعد اهمالها عند دراسة ومكافحة الفساد، يمكّن من توجيه الجهود الفردية والجماعية لتوفير الدعم اللازم للأفراد الذين يعانون من اختلالات بيولوجية ونفسية.

6- الأسباب المركبة:

تشير الأسباب المركبة لتفشي ظاهرة الفساد الى اجتماع كال الأسباب سالفة الذكر والتي تصنف الى أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أخلاقية، والأسباب ذات الصلة التنظيم والهيكلة التي تتبناه الدولة والمجتمع إضافة الى الأسباب البيولوجية والتي تؤيدها النظرية البيولوجية ولعل أشهراه نظرية لمبروزو. ومن المنطقي جدا ان تؤدي احدى الأسباب الى ظهور الأسباب الأخرى لتؤدي في الأخير الى ظهور الفساد وتعزيزه. فالأسباب المتعلقة بالأخلاق والقيم والمعايير الاجتماعية، إذ أن غيابها يؤدي حتما الى ظهور الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

8- الأسباب العامة للفساد:

- **ضعف المؤسسات:**

ضعف المؤسسات القضائية والمؤسسات الرقابية والمحاسبة وعم قيامها بدورها في محاسبة الافراد الذين يتسببون في الفساد.

- **تضارب المصالح:**

يحدث عندما تتعارض المصالح لشخصية طبيعية او معنوية ما مع مصالح أو جهة أخرى، مما يؤثر على تخاذ القرار ونزاهته. يحدث هذا الأمر غالبًا في السياقات المهنية أو السياسية، حيث يمكن أن تؤثر المصالح الخاصة للأفراد السلوك المتوقع من الأفراد.

- **السعي للربح السريع:**

غالبا ما يكون الربح السريع ما يكون السبب الأكثر شيوعا في حدوث الفساد وانتشاره وأكثر تأثيرا على نزاهة الافراد في ممارسة وظيفتهم. فالبحث عن الربح السريع وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة أسلوب يلجأ اليه الافراد بحجة تحقيق المكانة الاجتماعية التي يطمح اليها إضافة الى تحقيق الاحتياجات والالتزامات العائلية.

- **ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمة والإعلام والمساجد:**

تقع على عاتق مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة- المدارس- المساجد- النوادي- الجمعيات) والمؤسسات الإعلامية مسؤولية التربية والتوعية بمخاطر ومضار الفساد إذ ما تفشى في المجتمع. وإن ضعف هذا الدور وضعف آليات التوعية، من شأنه ان ينتج عنه فرد غير قادر على تحمل مسؤولياته تجاه المجتمع الذي ينتمي اليه في مكافحة الفساد من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرته على اتخاذ القرار السليم البعيد عن السلوكات الفاسدة والمنحرفة.

- **عدم التطبيق الصارم للقوانين:**

"القانون فوق الجميع" تغيب هذه القاعدة أو لا تُفعّل على شريحة من الافراد من ذوي السلطة والنفوذ بينما تطبق وبشكل صارم على الافراد من الطبقات الضعيفة والهشة من المجتمع، فالوضع هنا يشير الى عدم التطبيق الصارم والعادل للقانون مما يؤدي الى حدوث فساد، وقد يفتح الباب أمام الآخرين الى الانحراف والفساد.

تعددت وتنوعت الأسباب المؤدية الى حدوث الفساد وانتشاره في مؤسسات المجتمع، وتتصل هذه الأسباب ببعضها، حيث يؤدي احدمه الى حدوث الاخر وفي النهاية الى حدوث الفساد. وللتصدي لهذه الأسباب يجب العمل بشكل متكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع كل حسب دوره ووظيفته، الأمر الذي يُمكّن من بناء مجتمع أكثر نزاهة وكفاءة، والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

قائمة المراجع:

أمين، أحمد. (2022). الشرق والغرب. https://books.google.dz/books/about

إسماعيل، علي سيد. (2021). تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، مجلة

Al Qasimia University Journal of Islamic Economics, 1(1), 147-188.

حفناوي، أمال. (2019). العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا. م*جلة اليزا للبحوث والدراسات*، 4(1)، 107 –132

ليمام، محمد لمين. (2011). ظاهرة الفساد في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح. ط1. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية

سلطان، محمد عبد الحميد رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 77– 150

– سعيد، محمد هشام. (2022). دور وسائل الدفع الإلكترونية في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، م*جلة السياسة والاقتصاد* 16(15)، 139– 164

الشورى، أحمد أبو زيد. (2022). الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*, 23(4)، 145-176

Bäck. H; Linde, J. (2016). Urban governance and its impact on corruption. *Environment and Planning C: Government and Policy*.

https://journals.sagepub.com/doi/abs/

Blair, R. J. R. (2005). The neurobiology of antisocial behaviour and psychopathy

https://psycnet.apa.org/record/2005-13820-010

World Bank. (2010). The Urban Poor and Corruption.
https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/

World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance and the Law.

https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017